لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ، ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email: 14october@14october.com

في جلسات المشاورات الرسمية اليمنية - الألمانية بصنعاء

ألمانيا تؤكد دعمها لاستقرار اليمن ووحدته

من جلسات المشاورات الرسمية اليمنية - الألمانية

صنعاء / سبأ:

عقدت أمس بصنعاء جلسات أعمال المشاورات الرسمية اليمنية -الألمانية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي والسفير الألماني بصنعاء مايكل كلور بيرشتولد ومسؤول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة التعاون الاقتصادي الألمانية برون زوول.

وفي الجلسة الافتتاحية للمشاورات الرسمية السنوية اليمنية- الألمانية أشاد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بمستوى التعاون القائم بين اليمن وألمانيا الممتد لأربعة عقود تقريباً..منوها بالمواقف الحكومية الألمانية المساندة والداعمة للتنمية والاستقرار في اليمن.

واستعرض مجمل التحديات التي تواجهها اليمن سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والأمني والاجتماعي.. معربا عن تطلع اليمن إلى تعزيز الدعم المقدم من مجتمع المانحين لمساعدتها على تجاوز التحديات الراهنة .

ونوه الوزير الأرحبي بقرار الحكومة الألمانية المعلن خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن الذي عقد في نيويورك مؤخرا تعزيز الدعم التنموي المقدم لليمن..معتبرا أن المواقف الألمانية المساندة لليمن تعبر بجلاء عن متانة العلاقات الثنائية التي تستمد زخمها من الحرص اليمني- الألماني المشترك على تطويرها وتوطيدها.

من جهته أكد السفير الألماني بصنعاء دعم حكومة بلاده المطلق لاستقرار اليمن ووحدته وحرصها على مواصلة بذل الجهود الحثيثة للإسهام في حشد الدعم الدولي لمساعدة اليمن على تجاوز التحديات الكبرى التي يواجهها.

وأشار السفير الألماني إلى أن الحكومة الألمانية تعتزم مواصلة مساعيها الهادفة إلى تعزيز قنوات الدعم المتاحة لليمن عبر الاتحاد الأوربي وحث المفوضية الأوروبية على تقديم المزيد من الدعم لليمن.. لافتا الى أن ألمانيا الاتحادية ستستمر في تقديم كافة أوجه الدعم المتاحة لليمن سواء عبر اطر التعاون الثنائي بين البلدين أو عبر مجتمع المانحين.

من ناحيته قال مسؤول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة التعاون الاقتصادي الألمانية أن الحكومة ألمانية تتفهم جيدا طبيعة التحديات الكبرى التي تواجه اليمن وأن التوجهات الألمانية القائمة والمستقبلية ستكرس باتجاه مساعدة اليمن على تجاوز هذه التحديات.

ولفت المسؤول الألماني إلى أن برلين بصدد تعزيز الدعم التنموي المقدم لليمن خاصة في قطاعات المياه والصحة والصرف الصحي ودعم المشاريع الصغير والمتوسطة والتنوع البيولوجي في عدد من المناطق اليمنية.

وأكد وزير المالية نعمان الصهيبي في مداخلة له في الجلسة الافتتاحية للمشاورات اليمنية -الألمانية أهمية إسهام الحكومة الألمانية بدور فاعل في حشد الدعم الدولي لمساعدة اليمن على تجاوز التحديات المالية والاقتصادية التي يمر بها.

وشدد الوزير الصهيبي على ضرورة إسهام ألمانيا الاتحادية في حث المانحين في مجموعة أصدقاء اليمن على إطلاق مبادرة إنشاء صندوق دولي لدعم التنمية في اليمن وتحديد المشاريع التي سيتم تمويلها من هذا الصندوق .

وتهدف المشاورات الرسمية بين الحكومتين اليمنية والألمانية إلى تقييم مستوى التعاون القائم بين اليمن وألمانيا الاتحادية وبحث الآليات المتعلقة بالتركيز على دعم القطاعات الاقتصادية والخدمية ذات الأولوية في التعاون الثنائي وفي مقدمة ذلك المياه والتعليم والصحة والصرف الصحي والبناء المؤسسي وتطبيق الإصلاحات والأمن الغذائي إلى جانب مناقشة اتجاهات الدعم الألماني المستقبلي لليمن خلال عامي 2011-2012م التي تشمل قطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة الإنجابية.

وتعد ألمانيا من شركاء اليمن الفاعلين في التنمية من خلال إسهاماتها طوال 41عاما في دعم وتعزيز مسارات التنمية في اليمن عبر تمويل مشاريع إنمائية في مجالات البنية الأساسية والخدمية .

ويصل إجمالي الدعم الألماني السنوي لليمن إلى 45 مليون يورو حيث تعد ألمانيا من ابرز الدول المانحة التقليدية التي ترتبط مع الجمهورية اليمنية بعلاقات تعاون سياسي واقتصادي متينة.

وكان نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي قد التقى في وقت سابق مسؤول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة التعاون الاقتصادي الألمانية والسفير الألماني بصنعاء حيث تم استعراض جملة من القضايا المتصلة بتعزيز التعاون الثنائي بين اليمن والمانيا في ظل توجهات البلدين إلى تطوير مجالات التعاون المشترك.

كما ناقش الجانبان التفاصيل المتعلقة باتجاهات الدعم الألماني المستقبلي لليمن بما يتواءم وأولويات الاحتياجات اليمنية.

وفي اللقاء أشاد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بمستوى التعاون مع الحكومة الألمانية ، مؤكدا حرص اليمن على تعزيز وتوطيد أطر التعاون مع ألمانيا.

حضر اللقاء وكيلا وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي والدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ، ومدير عام التعاون الدولي بالوزارة نبيل علي شيبان.

في اجتماع لقيادات وزارة الكهرباء والطاقة

السقطري: التحسن الذي شهده قطاع الكهرباء ينبغي أن يرافقه تحسن في الأداء

وزير الكهرباء يتحدث خلال الاجتماع

جانب من المشاركين في الاجتماع

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الكهرباء والطاقة المهندس عوض السقطري أن التحسن الكبير الذي شهده قطاع الكهرباء خصوصاً خلال الآونة الأخيرة من خلال دخول المرحلة الأولى من محطة مأرب الغازية ينبغي أن يرافقه تحسن ملحوظ في مستوى التحصيل والتقليل من الفاقد والمديونية المتراكمة.

كما أكد الوزير السقطري - خلال الاجتماع الذي عقد أمس بوزارة الكهرباء والطاقة وضم قيادات الوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء ومدراء المناطق - ضرورة مضاعفة الجهود لتفعيل الآليات المقرة وتحسين مؤشرات الأداء الثلاثة في المؤسسة المتمثلة بالفاقد والتحصيل والمديونية.. مشددا على أهمية قيام مدراء المناطق بدورهم في تنفيذ خطة التحصيل بما يمكن المؤسسة من الإيفاء بالتزاماتها لشركة النفط وتكاليف شراء الطاقة وغيرها من الالتزامات الأخرى.

وتطرق المهندس السقطري إلى الإصلاحات التي انتهجتها الوزارة للارتقاء بهذا القطاع سواء الإدارية أو الفنية أو التشريعية، وفي مقدمتها صدور قانون الكهرباء، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن مصفوفة آليات العمل لتحصيل المديونيات، واتخاذ إجراءات فاعلة لتقليل الفاقد الفني والحد من سرقة التيار الكهربائي وإزالة التوصيلات العشوائية..مبينا أنه تم رفد بعض مناطق الأمانة بمراكز خدمات لتسهيل توصيل التيار الكهربائي للمواطنين وتبسيط إجراءات التحصيل.

من جانبه أشار مدير عام المؤسسة المهندس عبدالرحمن مطهر إلى أهمية الاجتماع للاطلاع على أوضاع كل منطقة في جانب التحصيل وخفض الفاقد والعمل على تلافي القصور وتعويض التدني في التحصيل.

وأكد ضرورة إيقاف التزايد في نسب الفاقد وبذل جهود أكبر لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء لسنة 2009م بشأن تحصيل المديونيات.. لافتا إلى أهمية تفعيل الدور الرقابي والإشرافي على أعمال الصيانة والتشغيل وتحري استكمال الدورة المستندية لقراءات العدادات.

كما أكد مدير عام المؤسسة أهمية الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتأهيل قراء العدادات قبل البدء بتنفيذ المهام بما يضمن الدقة في العمل وحسن تقديم الخدمة للمواطنين.. مشددا على أهمية اضطلاع مدراء المناطق بدورهم في التغلب على الصعوبات التي تواجه المؤسسة من خلال آلية تعمل على تحسين المؤشرات الثلاثة (الفاقد، والتحصيل، والمديونية).

من جانبه قدم نائب مدير عام المؤسسة لقطاع التوزيع والتفتيش الفني المهندس حارث العمري عرضا موجزا لمؤشرات الأداء خلال العام الماضي والأشهر الماضية من العام الجاري (يناير - أغسطس).

وتطرق إلى الخطط والإجراءات لمواجهة وتجاوز أية إرباكات قد تحدث..لافتا إلى الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن التحصيل والفاقد والمديونية.

فيما استعرض مدير عام الشئون التجارية بالمؤسسة المهندس عبدالله الارياني مؤشرات الأداء التجاري والمبيعات والتسديدات والمديونية وجدول الفاقد، إلى جانب حركة التحصيل خلال الفترة يونيو - أغسطس من العام الجاري.

وأكد ضرورة تعويض التراجع في المؤشرات لتغطية التزامات المؤسسة كالوقود وشراء الطاقة والرواتب، والاستعداد وتكثيف التحصيل لتجاوز أي إرباكات أثناء الإجازات، وكذا أهمية الاستعداد لمواكبة خليجي عشرين.

وقد أكد المشاركون ضرورة تطبيق آليات عمل تمكن المؤسسة من الإيفاء بالتزاماتها تجاه شركة النفط وتكاليف شراء الطاقة ودفع رواتب الموظفين.

وأوصوا بأهمية منع قبول شيكات مؤجلة إلى ما بعد تاريخ 25 من كل شهر، واستمرار فترة توزيع الفواتير لمدة ثلاثة أيام كحد أقصى، بحيث يبدأ التحصيل من اليوم الثالث لإصدار الفواتير، إلى جانب وضع خارطة للتحصيل لتوضيح المربعات الأكثر تجاوباً والمربعات الأكثر مديونية.

وأكدوا أهمية تحليل المديونية بحسب القطاعات والتقسيم الاجتماعي، وإلزام القارئ بتسجيل القراءة خلف الفاتورة في المكان المخصص لها، وكذا التأكد من قيام الكاشف بتوزيع الفواتير في الفترة الصباحية والمسائية،واستلام سجلات القراءة من قارئ العدادات يوميا، مع ضرورة فصل التيار على المتخلفين عن السداد وأصحاب المديونيات الكبيرة، فضلا عن منع التقسيط نهائياً باستثناء الحالات المعدمة والمعسرة.

حضر الاجتماع نائب مدير عام المؤسسة للشئون المالية والإدارية فواز العصامي، وعدد من المسؤولين في الوزارة.

في ورشة عمل لتقييم القدرات التسويقية الزراعية

الحوشبي يدعو إلى تنمية القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات فيه

من ورشة العمل لتقييم القدرات التسويقية الزراعية

صنعاء / سبأ:

اعتبر وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي أن القطاع الزراعي يمثل مفتاح التنمية الشاملة للبلاد ما يدعو إلى إيجاد تدخلات لتعزيزه وتنميته وتشجيع الاستثمارات الزراعية .

وأشار الوزير الحوشبي خلال افتتاحه ورشة العمل الخاصة بتقييم القدرات التسويقية الزراعية من قبل برنامج دعم التنوع الاقتصادي في قطاع الزراعة، إلى دور القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي، وأن توفير الأمن الغذائي يستدعي إيجاد أمن مائي .

وأكد الحوشبي أن الوزارة تولي قطاع المياه اهتماما كبيرا من خلال بناء وتشييد المنشآت المائية من سدود وحواجز مائية وكرفان لحصاد مياه الأمطار وتوفيرها لري المحاصيل الزراعية، حيث أن الزراعة في اليمن تستهلك ما نسبته 90 بالمائة سنويا من إجمالي الاستهلاك المحلي من المياه الجوفية على حساب الاحتياجات المائية المختلفة .

وتطرق وزير الزراعة إلى أهمية التسويق الزراعي للمنتجات والمحاصيل الزراعية سواء الداخلي أو الخارجي .. لافتا إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية التسويق الزراعي منها مشاكل تتعلق بانسياب السلع وأخرى في نقص المعلومات الزراعية وكذا نقص في وسائل النقل .

ودعا القطاع الخاص إلى إقامة استثمارات في قطاع الزراعة باليمن خصوصاً في مجالات مخازن التبريد والتغليف وتسويق المنتجات الزراعية محليا وخارجيا بما يسهم في تقليل فاقد ما بعد الحصاد .

وأشار الدكتور الحوشبي إلى أهمية دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين بالمعاملات الزراعية الحديثة التي تسهم في إنتاج محاصيل زراعية ذات إنتاج وفير وجودة عالية .

وأشاد بدور المانحين لجهود اليمن ومساعدتهم في وضع الخطط والبرامج والإستراتيجيات الخاصة بالقطاع الزراعي ضمن الخطة الخمسية الرابعة 2011 - 2015م.

وشدد على ضرورة أن تخرج الورشة بتوصيات قابلة للتنفيذ في إطار الإمكانات المتاحة بما يساعد في بلورة الخطط وإيجاد برامج للنهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم .

من جانبه أوضح مدير عام التسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري المهندس فاروق محمد قاسم أن سياسات التسويق تهدف إلى تعزيز النظم المعلوماتية وتنظيم الأسواق وتحسين أساليب ما بعد الحصاد وتشجيع الصادرات وأن تطوير وتحسين الأداء والإنتاجية بطريقة تقنية ومنظمة أصبح حاجة ضرورية وأن عملية تحسين الأداء تتطلب نظرة شمولية .

وأشار إلى أهمية الورشة التقييمية في إعادة البناء المؤسسي للتسويق والتجارة الزراعية كونها تركز على التحديد السليم للسياسات والرؤى التي تحدد مسيرة العمل خلال المرحلة القادمة .

ودعا كافة المانحين وشركاء التنمية الزراعية في اليمن إلى مساندة الجهود المبذولة في بلورة السياسات الخاصة بتطوير منظومة الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الزراعي.

رئيس فريق الخبراء ببرنامج دعم التنوع الاقتصادي في قطاع الزراعة الدكتور أحمد العبيد أشار بدوره إلى أهمية البرنامج في مساعدة الجهود الهادفة إلى وضع إستراتيجية زراعية شاملة تسهم في تنمية وتعزيز دور القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي .

وأكد أهمية الورشة في تقييم القدرات بما يساعد في خلق أسس قوية للتخطيط والتنفيذ والاستدامة على المدى البعيد وكذا معرفة الموارد وفرص استغلالها ومعرفة نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة وكذا المخاطر والتحديات التي تواجه التنمية الزراعية .

وبين أن الورشة تعد تواصلا لمبدأ الشراكة الذي أنتهجه البرنامج في تقييم القدرات من خلال إتاحة الفرصة للمعنيين وذوي الشأن في المشاركة في صياغة الاحتياجات والأولويات وصياغة خطط عمل وبرامج طويلة وقصيرة المدى لبناء وتنمية القدرات المؤسسية لقطاع التسويق الزراعي بما يمكن من تحسين وتوسيع الصادرات الزراعية وتطوير عملية التسويق الزراعي بشكل عام .

وهدفت الورشة التي نظمها مشروع دعم التنوع الاقتصادي في قطاع الزراعة بمشاركة أكثر من 60 مشاركاً من المعنيين بالتسويق الزراعي في مكاتب الزراعة والري في المحافظات وعدد من منظمات المجتمع المدني والمانحين والمصدرين والمنتجين الزراعيين اليمنيين، إلى مناقشة نتائج تقييم القدرات المؤسسة في قطاع التسويق الزراعي التي في ضوئها سيتم إعداد تقرير تفصيلي يشمل خطة وإستراتيجية بناء القدرات في قطاع التسويق.

وناقشت الورشة عددا من أوراق العمل عن المهام المرجعية لتقييم القدرات ونتائج تقرير تقييم القدرات المقدم من الخبير الوطني الدكتور عامر عبدالحافظ وغيرها .

ويعتبر مشروع دعم التنوع الاقتصادي البالغة كلفته مليونين و900 ألف دولار والممول كمنحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحد المشاريع الإستراتيجية والمهمة كونه يركز على تناول قضايا تتعلق بالتنوع الاقتصادي ومكافحة الفقر وخلق فرص العمل .

ويتضمن المشروع تنفيذ أنشطة زراعية مختلفة منها دعم الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة في اليمن والسياسات والخطط والبرامج المترتبة عليها، إلى جانب تنمية وتطوير صادرات السلع الزراعية وتحسين إنتاجية القطاع الزراعي بشكل عام وتنمية أنشطة المرأة الريفية .

حضر فعالية الورشة وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور ووكيل الوزارة لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة ورئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد محمد بشير ومدير مشروع دعم التنوع الاقتصادي في قطاع الزراعة المهندس صادق النبهاني وعدد من المسئولين.

في ورشة خاصة بمراجعة تعديل قانون تنظيم السجون

المصري يؤكد حرص الداخلية على تطوير السجون وفقا للمعايير الدولية

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أن وزارة الداخلية تولي الإصلاحيات والسجون أهمية كبيرة, وتسعى بشكل مستمر إلى تطويرها وتحديثها بما يتطابق مع المعايير والمواصفات الدولية.

جاء ذلك خلال افتتاح وزير الداخلية أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بمراجعة وتعديل قانون تنظيم السجون بشكل عام وما يخص الأحداث والنساء بشكل خاص التي تنظمها مصلحة السجون بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والاتحاد الأوروبي.

وقال وزير الداخلية إنه يتم حالياً بناء أربعة سجون احتياطية حديثة في أمانة العاصمة بالإضافة إلى سجنين في محافظتي تعز وإب, سيتم تجهيزها وفقاً للشروط والمعايير المتعارف عليها دولياً, إضافة إلى أن هذا العام سيشهد استكمال إنشاء الإصلاحيات المركزية الجديدة في كل من الحديدة ولحج والمهرة وشبوة.

وأشار المصري إلى أن السجون هي للإصلاح والتهذيب وهي في الوقت نفسه لردع الخارجين على القانون والمجرمين وقطاع الطرق.

وبين وزير الداخلية أن هذه الورشة تعد فرصة كبيرة لتوضيح القانون لمنتسبي المصلحة ومنظمات المجتمع المدني المشاركين في الورشة حتى يظهر شاملاً وكاملاً لكل الملاحظات والاحتياجات.

ودعا مدراء السجون إلى مناقشة السلبيات وتبادل الخبرات والعمل على تجنب الأخطاء والتحلي بالمسؤولية استشعارها بشكل مستمر, والالتزام بالتأهيل والتدريب وتطبيق قانون السجون بكل صرامة وعدم الخروج على نصوصه.

وحث وزير الداخلية كافة الجهات والمنظمات سواء الحكومية أو غيرها على التعاون في عملية تأهيل وبناء السجون خاصة المتعلقة بالنساء والأحداث لما لذلك من أهمية في عملية تأهيل النزلاء وإعادة إدماجهم في المجتمع أناساً صالحين ومنتجين..مبدياً استعداد قيادة وزارة الداخلية للتعاون مع كافة الجهات والمنظمات في سبيل الارتقاء بأداء السجون ومخرجاتها.

من جانبه أشار الدكتور علي الشرفي رئيس هيئة الخبراء التي أسند إليها دراسة وتعديل وتنقيح قانون السجون إلى أن اللجنة قامت بدراسة النص القانوني وجميع المسائل المتعلقة به لإعادة ترتيبه وإثرائه بكل الملاحظات من خلال ترتيب نصوص القانون, وإضافة مواد جديدة, وترتيب المواد, واستبقاء بعض المواد.

وأوضح أن ذلك استند إلى 18 مصدراً منها الدستور, والنصوص والاتفاقيات الدولية, والصكوك الإقليمية والتوصيات والنتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الدولية والمحلية, بالإضافة إلى الحوارات والنقاشات, والاستبيانات التي وزعت على شرائح العاملين في السجون وكذا نزلاء هذه السجون ذكوراً وإناثاً وأحداثاً.

بدوره أشار رئيس مصلحة السجون العميد علي ناصر لخشع إلى أن أهداف الورشة تتمثل في إثراء المواد القانونية, لتحقيق طريق آمن خال من الجريمة, وإدماج المساجين في المجتمع, والحيلولة دون ارتكاب العنف.

وبين العميد لخشع أن مصلحة السجون تعمل بشكل مستمر على تحديث وتطوير أدائها والارتقاء بالخدمات الإنسانية التي تقدمها لنزلاء الإصلاحيات لتلافي القصور الذي قد يعرقل إعادة إدماجهم في المجتمع بشكل سليم وصحيح.

ودعا المشاركين في الورشة إلى إثرائها بالملاحظات والنقاش ما من شأنه الخروج بنقاط وتوصيات سيتم الأخذ بها في إطار القانون..شاكراً الجهات المساهمة والداعمة وفي مقدمتها منظمة اليونسيف على ما تقدمه من دعم للمصلحة .

وكان مندوب اليونيسيف جورج جو قد أشار إلى أن اليمن قطعت شوطاً كبيراً في الجانب الحقوقي خصوصاً الجزء المتعلق بالطفل وهو ما تشهد به جميع المنظمات الدولية وينسجم مع مبدء تحقيق مصالح الطفل.

وأوضح أن اليونيسيف تأمل أن تخرج هذه الورشة بتوصيات متميزة من شأنها العمل على تحسين الظروف, والارتقاء بواقع الأحداث داخل السجون والتخفيف من الظروف التي يعانونها نحو إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع..معرباً عن ثقته بالدور الإيجابي الذي تقوم به مصلحة السجون في هذا الجانب.

وابدى استعداد منظمة اليونيسيف لتقديم المزيد من الدعم ما من شأنه تحسين الأداء داخل السجون خصوصاً المتعلقة بالمرأة والأحداث.

ويناقش مدراء السجون بالمحافظات وممثلو منظمات المجتمع المدني في الورشة التي تستمر يومين عدداً من المواضيع المتعلقة بالسجون والنصوص القانونية الأصلية والمعدلة واستعراضها وإثراءها بالنقاشات, للخروج بتوصيات وقرارات صحيحة.

حضر افتتاح الورشة وكيل وزارة الداخلية لقطاع خدمات الشرطة اللواء عبدالرحمن البروي والأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي وعدد من المدراء وممثلو منظمات المجتمع المدني.